

منظمة التحرير الفلسطينية

تقييم التجربة وإعادة البناء



تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

حلمي موسى
صقر أبو فخر
د. محمد السيد سعيد
نافذ أبو حسنة

د. أنور أبو طه
شفيق الحوت
د. محسن محمد صالح
منير شفيق

أسامة حمدان
سهيل الناطور
فتحي أبو العدرات
مروان عبد العال

أ.د. أحمد سعيد نوفل
د. سلمان أبو ستة
أ.د. عبد الله الأشعل
محمد تيسير الخطيب



مناقشة الجلسة الثانية

جواد الحمد:

هناك إمكانية كبيرة لإعادة بناء المنظمة، وإعادة ترتيب التمثيل بشكل يعكس ميزان القوى الفلسطينية الموجودة، وأن يكون هناك شبه إجماع على الثوابت الوطنية الفلسطينية، وأن لا يتم التعامل مع الجزئيات. هناك إشكالية تتعلق بتهميش الداخل، فعندما كانت المنظمة في الخارج همش الداخل، وحتى في مفاوضات مدريد برز هذا التهميش بشكل ملفت، وعندما تم توقيع اتفاق أوسلو أصبح تهميش المنظمة تهميشاً منهجياً مدروساً.

غابي جمال:

أنا لست ضد التفاوض مع إسرائيل، ولكن ما هو البرنامج وكيف نفاوض؟ نحن دائماً نحمل الجهات العربية والدولية مسؤولية عجزنا، ولكن نغفل مسؤوليتنا كفلسطينيين. هل البرنامج التفاوضي قاد الصراع بشكل صحيح؟ اليوم يتم الدفع بالحكومة الحالية فقط إلى الاعتراف بإسرائيل، ونحن لم نقم بعد بعمل جردة لما حصل في لبنان أو أوسلو. لقد أثبتت منظمة التحرير أنها لم تستطع قيادة مشروع إقامة الدولة الفلسطينية.

وليد محمد علي:

حول فلسطين 48 كل ما يستطيعون فعله هو المحافظة على رباطهم في فلسطين، هناك كثير من الدراسات تبحث عن أي نقطة تخفف من وجودهم، ونحن أمام فرصة ذهبية للتأثير الثالث للمنظمة، نحن بحاجة إلى ميثاق وطني لا يعكس وجهات نظر القوى الحالية بل يعكس مشروعاً وطنياً شاملاً يواجه العدو الصهيوني. النقطة الأساسية أن فلسطين ما زالت محتلة، فنحن ما زلنا في مرحلة تحرر وطني، تحتاج إلى جبهة وطنية موحدة تقودها، وهذا الجبهة هي منظمة التحرير، وهناك مناطق تمكن الكفاح المسلح من إزالة الاحتلال عنها، ويجب أن ندير شؤون هذه المناطق بشفافية، وهنا تأتي مهمة السلطة الفلسطينية. تمثيل الداخل أصبح محسوماً وهم أعضاء الآن أعضاء المجلس

التشريعي، فلم يعد هناك عمل سري، هؤلاء هم التمثيل الفلسطيني، ولكن يمكن إجراء الانتخابات في باقي المناطق باستثناء الأردن.

قاسم قصير:

هناك غياب للصوت الذي يعكس وجهة نظر فتح، هل كل ما قام به أبو عمار وفتح شيء سلبي، لم يتم التحدث عن التغييرات التي دفعت لحصول أوسلو؟ كل بحثنا كان انتخابات المجلس التشريعي، الذي كان نتيجة اتفاق أوسلو. هل ما زال ممكناً الآن أن نقول أننا نريد فلسطين من النهر إلى البحر؟

صقر أبو فخر:

هناك تراجع لمسألة البعد القومي، وتراجع لمصلحة البعد الوطني في الميثاق، لا يجوز للفلسطينيين أن يصوغوا ميثاقاً قومياً للعرب، الميثاق القومي يعني كل العرب، يجب تصحيح المصطلح لميثاق وطني يخص كل الفلسطينيين. من ناحية أخرى الأحزاب لها عمر افتراضي، فإن لم تحقق أهدافها في وقت محدد يستحيل تحقيقها بعد ذلك، إذا نظرنا إلى منظمة التحرير، كحزب أو فصيل، فمن المستحيل إعادة بنائها، يمكن إعادة بنائها فقط إذا اعتبرناها نوعاً من التعاقب الدستوري بين الشعب الفلسطيني، يجب أن تعتبر المنظمة وطناً في المنفى.

ياسر علي:

كيف وصلت م.ت.ف إلى هذا الوضع من التبلد؟ أرى أن المسألة مسألة اجتماعية أكثر منها سياسية، فالمنظمة عاشت في أنظمة ديكتاتورية، أصبحت فيما بعد نسخة عنها، فهي تسعى لحكم الشعب الفلسطيني دون انتخابات وإدارة سليمة. انعكست بيئة الأنظمة على العقلية الأبوية وأصبحت المنظمة منظمة يقودها أشخاص أكثر مما تقودها مؤسسات. الثورة لا تلغي الإرادة المشكلة عندما تولى عباس الرئاسة بدا كأنه شخص إداري قانوني، وعندما تولى موقع رئاسة م.ت.ف استعاد كل ما اكتسبه عرفات من تدخل في التفاصيل.

أحمد خليفة:

هناك بُعد ناقص فيما يتعلق بمناقشة الموضوع، هناك محاولات لإعادة بناء المنظمة،

لماذا فشلت هذه المحاولات؟ من الضروري أن نسلط الضوء على أكثر الإشكاليات التي تواجه الواقع، الواقع الراهن يطرح إشكاليات كبرى، من أهمها العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية المرتقبة، ومنظمة التحرير التي تملك شرعية تاريخية، وقد لا يكون من السهل إحياء المنظمة، وقد يتطلب ذلك وقتاً طويلاً، خاصة مع ما يعترض الوضع الفلسطيني قيادة وشعباً من مسائل شائكة.

عبد الله عطوات:

عندما أنشئت منظمة التحرير كنت شاباً، وأذكر جيداً أن الأستاذ الشقيري قال في احتفال أقيم في صيدا في ذلك الوقت أنه ستجري انتخابات لاختيار ممثلي الشعب الفلسطيني في هذه المنظمة في المجلس الوطني، ولكننا بعد ذلك لم نعرف كيف تم اختيار الممثلين، وبعدها وضع الميثاق ولم نعرف من وضعه، ولكننا لا نشك بالأشخاص، ولكن عند تشكيل المنظمة لم يكن هناك فصائل، ولا أحزاب، الأحزاب دخلت فيما بعد، فأصبحت المنظمة هي منظمة فصائل وأحزاب، ولم تعد منظمة تحرير، ونحن نطالب أن تعود المنظمة منظمة ممثلة للشعب الفلسطيني، يختار أعضاؤها بانتخاب حر تشرف عليه أطراف حيادية ونزيهة وليس الأحزاب والفصائل. يجب أولاً تحديد الثوابت التي لا يمكن أن تتغير أو تتحرك، ويعاد بناء المنظمة على أساسها.

تيسير الخطيب:

أثبتت الوقائع والتطورات السياسية في فلسطين أنه كان يتوقع نتيجة الفشل في قضايا كثيرة منها التسوية، أن يخفت الصوت الذي يتحدث عن كل فلسطين كوطن لكل الفلسطينيين، لكن في الحقيقة فإن أيّ رصد للشارع في فلسطين، في الضفة، في القطاع، في غزة، في مخيمات اللجوء في لبنان وغير لبنان، يثبت أن هذا الشعار هو الشعار الذي سوف يكون شعار المرحلة المقبلة: "كل فلسطين لكل الفلسطينيين"، بغض النظر عن أن هذا الشعار تسمح به موازين القوى أو لا تسمح، لأنه دائماً لا بد أن تكون هنالك توازنات دقيقة بين المبادئ والثوابت، وبين ضرورات الحركة السياسية. لا يجب أن تكون هذه المبادئ والثوابت قيدياً على مرونة التحرك السياسي، ولا يجب أيضاً أن تلغى هذه المبادئ والثوابت من أجل المرونة؛ وكل السياسات الناجحة تقريباً هي السياسات التي استطاعت أن تقيم هذا التوازن. وللأسف الشديد قضيتنا

الفلسطينية افتقدت هذا التوازن. من أجل ذلك وجدنا هذا الفشل الكبير الذي يعيدنا إلى نقطة البدء أو إلى المربع الأول، ولكن أتصور أن هذه عودة جيدة لكي نستطيع أن نبدأ من جديد ولكي نستطيع أن نستفيد من خبرات التجربة والخطأ.

بالنسبة لموضوع فلسطيني الـ48، طبعاً كان في تعليقات من الأخ قاسم قصير والأخ وليد محمد علي والأخ عباس إسماعيل. لا شك أن قضية فلسطيني الـ48 وعلاقتهم بالقضية الفلسطينية يجب أن تكون حاضرة دائماً، ليس بالضرورة على صعيد الانتخابات، وليس بالضرورة في موضوع مشاركتهم في المقاومة المسلحة في مناطقهم، فقد يكون هذا الأمر ضاراً جداً.. ولكن لا بد من أن يكون فلسطيني الـ48 حاضرين في وعينا وفي حركتنا السياسية وفي رؤيتنا وفي أدبياتنا. إنهم جزء من الشعب الفلسطيني، هم من أخطر العناصر والأسلحة التي يملكها الشعب الفلسطيني.

النقطة الثالثة التي أريد أن أتحدث عنها هي نقطة الانتخابات. الانتخابات ممكن أن تكون هي الحكم في كل مكان في لبنان وغير لبنان، وأنا أتصور أنه من الممكن منذ الآن أن تنشط منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من أجل تثقيف الناس حول الانتخابات؛ هذه الجمعيات يمكن أن يكون لها دور في إيجاد ضغط حقيقي شعبي غير حزبي، وغير تنظيمي في موضوع إعادة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، على أسس جديدة، وإعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية. إذن الانتخابات ممكنة، لا بد من السعي دائماً، وهذا الأمر يحتاج إلى عملية تثقيف. نحن دائماً تكون وسائلنا هي وسائل التعبئة وليس التثقيف، يعني نُعبئ الناس باتجاه قضية، ولكننا لا نبذل الجهد الكافي، وهذا خطأ تقع فيه غالباً التنظيمات الفلسطينية.

محسن صالح:

ملاحظات سريعة فيما يتعلق بالتساؤلات حول فلسطيني الـ48؛ في ظني أن القاعدة الأساسية هي أنه يجب التعامل معهم كجزء من شعب فلسطين ابتداءً، وبالتالي فإن عمليات الاستثناء لا تكون بقرار يُفرض عليهم من الخارج، إنما يجب أن يكونوا في الصورة وأن يعرفوا أن حقهم أن يكونوا جزءاً من نسيج الشعب الفلسطيني وصناعة قراره. وبعد ذلك تأتي الأمور الفنية: يشاركوا أو لا يشاركوا، بشكل رمزي أم بشكل سري إلى آخره، أظن أن هذا شيء يعينهم، وهم يقترحونه.

فيما يتعلق بالإحصاء وملاحظة الأستاذ صقر أنا أظن أن كلامه صحيح، لما تعاملنا مع الإحصاءات خصوصاً في الفترة الماضية وجدنا عشرات الاختلافات، استفدنا من الإحصاء الفلسطيني لسنة 1997، لكن فيما يتعلق بالخارج وجدنا مشاكل كبيرة، هناك تقديرات انتشرت ولكنها أيضاً مُختلف فيها. هناك مشكلة ما يسمى بالـ overlapping أو التكرار، وقد وجدنا تكراراً استخدمه بعض الباحثين الفلسطينيين ووقعوا فيه، مثلاً في موضوع الضفة الغربية والقطاع يُضمن سكان القدس، ثم عندما يُذكر فلسطيني الـ 48 يعاد تضمين سكان القدس معهم وفق الإحصاءات الإسرائيلية، لأن الإسرائيليين أعلنوا ضم القدس. عملية التكرار، تحدث بالذات مع لاجئي لبنان عندما نتحدث عن العدد الموجود هنا في لبنان، وثم يعاد تضمين أعدادهم في مجموع اللاجئين المهاجرين الذين ذهبوا واستقروا في أوروبا وأمريكا وغيرها. لكن لا تزال هناك أرقام تقريبية، نقول أنه قريبة من الدقة مع مزيد من الدراسات والمقارنة الإحصائية، وعدد 10 ملايين مع نهاية الـ 2005 ربما لا يكون دقيق جداً لكنه قريب من الدقة.

بالنسبة للجانب المتعلق بالانتخابات وموضوع منظمة التحرير، أنا أقول لنتفق على قاعدة أساسية: منظمة التحرير هي الغطاء أو المظلة العامة التي تحوي كل إطار الشعب الفلسطيني، لكن يجب أن تُفصل حالة التماهي بين تيار معين أو فصيل معين وبين قيادة منظمة التحرير، بحيث لا يعرف هذا بذاك أو ذاك بهذا. نتفق كقاعدة شعبية على أن فصل السلطات شيء طبيعي، وأن تداول السلطة شيء طبيعي، وأن الأحداث والزمن والتغييرات والأجيال ربما تأتي بنتائج جديدة، هذا شيء طبيعي... لكن ليس معنى قدوم فصيل جديد أنه سيمسك السلطة للأربعين سنة القادمة، يجب أن يكون لديه استعداد لأن يتغير أو يُغيّر إذا لم يُقنع أداءه الشعب الفلسطيني. يجب أن تبقى لدينا حالة متحركة حالة فاعلة ناضجة، حالة قادرة على تغيير قيادتها، في اللحظة التي تجد أن قيادتها لا تعبر عن أمانها وتطلعاتها.

النقطة الأخيرة أحب أن أشير إلى موضوع أن أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء طبيعيين في المجلس الوطني، كان هذا في النظام الأساسي سنة 1995، وطبقت على أساسه انتخابات 1996، لكن أريد أن أنبه إلى أمر مهم أن قانون رقم 9 في حزيران/يونيو 2005 الذي أقره المجلس التشريعي الفلسطيني، هذا القانون ألغى كل بنود التي تربط ما بين المجلس التشريعي الفلسطيني والمجلس الوطني، والمذكرة التفسيرية

والبنود التي تقول إنهم أعضاء طبيعيين - انظروا إلى القانون - لن تجدوها. وكان تعليق السيد سليم الزعنون أنه صدم بهذا القرار. لكن الذي فاجأني أكثر أنه لم يكن يعرف إلا بعد ستة أشهر، وأن الذي أخبره حسب كلام السيد الزعنون نفسه هو صحفي من الجيروزالم بوست (صحفي إسرائيلي)، حيث قال ذلك في تصريح لصحيفة الدستور الأردنية في 14 شباط/ فبراير 2006. والذي صدمنا أكثر أنه في تصريحه يقول أنه عندما أخبر السيد محمود عباس بهذا، قال السيد محمود عباس أنه لم يكن يعرف وأنه فوجئ بهذا وأنه غضب، وحين سئل كيف وقعت أنت على هذا القرار قال إنه خرج من تحت يديه خلسة. هل يمكن أن نقول أن تنفيذ القانون تم خلسة؟! وأنا انتخبنا على أساسه خلسة!! هذا غير مقبول. هناك جهة مسؤولة عن هذا الجانب، وكأن اتجاهها بشكل عام تحييد وإضعاف المجلس الوطني الفلسطيني، طبعاً أنا سمعت أن السيد محمود عباس أصدر مرسوماً رئاسياً باعتبار أعضاء المجلس التشريعي أعضاء طبيعيين في المجلس الوطني الفلسطيني، لكنني أنا أتحدث عن الجانب القانوني الذي نشأ عليه أساساً المجلس التشريعي الأخير الذي تم انتخابه، وشكراً.

أحمد نوفل:

أريد أن أعيد مرة ثانية قضية الصلاحيات بين الرئاسة، رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، الآن منظمة التحرير الفلسطينية لها رئاسة واحدة والسلطة الوطنية لها رئاستان، هناك الرئاسة الفلسطينية في رام الله، وهناك الحكومة الفلسطينية في غزة. القضية الأساسية الآن هي الخلاف القائم بين بعض الممارسات التي تحدث في الرئاسة الفلسطينية، التي تعيق عمل الحكومة الفلسطينية، هذه القضية لا بد أن تحسم. الأستاذ نافذ ذكر قضية مهمة وهي الفصل بين رئاسة السلطة ورئاسة المنظمة، نحن نعرف أن المجلس المركزي الفلسطيني، اتخذ قراراً في تشرين الأول عام 1993، بتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وبأن تكون رئاسة السلطة الفلسطينية، للرئيس ياسر عرفات، هذا قرار صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني. والآن من أجل التراجع للعودة عن هذا القرار، لا بد أيضاً أن يؤخذ قرار آخر من داخل المجلس المركزي الفلسطيني أو المجلس الوطني الفلسطيني. يعني لا يجوز لشخص وحده، أن يقول نحن انتهينا من هذا القرار ونريد أن نغيره، كلا لأن هذا القرار مأخوذ عن دورة المجلس المركزي الفلسطيني عام 93، القرار واضح.

لا بد من فك الارتباط بين كل من صلاحيات رئاسة السلطة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية أو بين فتح وحماس.

القضية التالية في الواقع بالنسبة لسؤال الأستاذ صقر، بالنسبة للميثاق القومي الفلسطيني، أخي العزيز، في الواقع هناك بعض المواد في الميثاق القومي والميثاق الوطني الفلسطيني، قد غيرت بناءً على التوجه الذي كان سائداً في ذلك الوقت، بسبب تنظيم سائد معين له توجه قومي، وهذا ليس عيباً. يعني حقيقةً كان هناك توجه ليس فقط بتسمية الميثاق الوطني إلى الميثاق القومي، بل هناك بعض المواد في الميثاق الوطني الفلسطيني تغيرت بناءً على ذلك التوجه الذي كان سائداً في ذلك الوقت.

أيضاً هناك قضية مهمة بالنسبة لفلسطينيي الـ48، فنحن عندما نتحدث عن فلسطينيي الـ48 فإنهم يريدون العمل، يريدون النضال هم يعتبرون أنفسهم جزءاً من هذا الشعب الفلسطيني، نحن في الخارج نقول لهم كلا أنتم ابقوا في الداخل، ناضلوا لقضاياكم المجتمعية. لكن هناك مناضلون هناك أحزاب هناك شخصيات فلسطينية تريد أن تكون جزءاً من الشعب الفلسطيني، يتحدثون بصراحة ولا يخافون من الاحتلال الإسرائيلي، نحن في الخارج نقول كلا أنتم ابقوا في الداخل اشتغلوا على قضايا التمييز العنصري لإزالة العراقيل بينكم وبين الحكومة الإسرائيلية. لكن كيف؟ وفي المقابل يقال إن الحكومة الإسرائيلية في صدد اتخاذ قرار يعتبر بموجبه كل يهودي في العالم مواطناً إسرائيلياً، 13 مليون في الخارج يُعتبرون مواطنين في دولة إسرائيل. في حين نقول نحن لفلسطينيي الـ48 الذين هم جزء من الشعب الفلسطيني؛ أنتم نظامكم مختلف عن نظامنا؟ أنا اعتقد أن القضية هي قضية واحدة.